سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

جامعة طنطا
كلية التجارة
قسم الإقتصاد

الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولى على الإقتصاد المصرى خلال الفترة (٧٠-١٩٩٠)

(سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصرى)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
فى الإقتصاد

إعداد

آمال ضيف بسيونى يوسف

إشراف :

الأستاذ الدكتور

العشرى حسين درويش

أستاذ الإقتصاد

ورئيس جامعة طنطا السابق

الأستاذ الدكتور

محمد ناظم حنفى

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد

وعميد كلية التجارة جامعة طنطا السابق

الأستاذ الدكتور

مصطفى السيد الشعراوى

أستاذ الإقتصاد المساعد

كلية التجارة - جامعة طنطا

B
١٤٣٥٩

١٩٩٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

سورة العلق : مكية

(الآيات : من ١ - ٥)

لجنـــة
المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ **العشرى حسين درويش** (مشرفاًورئيساً)

أستاذ الإقتصاد المتفرغ بالكلية

الأستاذ الدكتور / **محمد ناظم حنفى** (مشرفاًوعضواً)

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد بالكلية

الأستاذ الدكتور/ **فتحى خليل الخضراوى** (عضواً من الداخل)

أستاذ الإقتصاد ووكيل الكلية لشئون

البيئة وخدمة المجتمع

الأستاذ الدكتور / **محمد محروس إسماعيل** (عضواً من الخارج)

عميد كلية السياحه والفنادق بالإسكندرية

شكر وتقدير

" الْحَمْدُ لِلَّهِ الذِى هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ "

أسجد لله شكراً على عونه وتوفيقه وأصلى وأسلم علي أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه الصلاة وأذكى السلام وعلى آله وأصحابه ومن إتبع هداه إلى يوم الدين .

يسرنى أن أسجل أسمى آيات الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور/ **العشرى حسين درويش** أستاذ الإقتصاد بالكلية على تفضله مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة ونصحه وإرشاده لى وتوجيهاته السديدة وعطاؤه الممتد من فكر وعلم كان له أبلغ الأثر فى إنجاز هذا البحث .

كما أغتنم الفرصة لأتقدم بعظيم شكرى وإمتنانى للإستاذ الدكتور / **محمد ناظم حنفى** أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد بالكلية على تفضله بقبول الإشراف على الرسالة وما أولانى من رعاية كريمة ومابذله من جهد صادق وتوجيه صائب وآراء قيمة أضفت على البحث الثراء .

كما يطيب لى أن أقدم عميق شكرى وخالص تقديرى للأستاذ الدكتور/ **مصطفى السيد الشعراوى** أستاذ الإقتصاد بالكلية على تفضله مشكوراً بقبول الإشراف على الرسالة وعلى توجيهاته المثمرة ومناقشاته البناءه ومأأولانى من رعاية طوال فترة البحث .

كما يسعدنى أن أتقدم بخالص شكرى وإعتزازى للأستاذ الدكتور / **فتحى خليل الخضراوى** أستاذ الإقتصاد ووكيل الكلية لشئون البيئة وخدمة المجتمع على

تفضله بقبول الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة والذى تعده الباحثة شرفاً عظيماً تعتز به وفرصه طيبة للإستفادة من آرائه القيمة وواسع علمه ومعرفته .

كما يشرفنى أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان للأستاذ الدكتور/ **محمد محروس إسماعيل** عميد كلية السياحة والفنادق بالإسكندرية على تفضله مشكوراً بقبول الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة والذى تعده الباحثة شرفاً عظيما تعتز به وفرصه طيبة للإستفادة من آرائه وأفكاره العلمية القيمة .

كما أود أن أسجل شكرى وعرفانى لجميع أساتذتى الأجلاء الذين تتلمذت على أيديهم فى كلية التجارة جامعة طنطا .

ولايفوتنى أن أتوجه بوافر الشكر وعرفاناً بالجميل إلى جميع العاملين بالمكتبات العلمية التى قمت بزيارتها بالقاهرة وأخص بالشكر العاملين بمكتبة كلية التجارة جامعة طنطا وكل من تقدم لى بيد العون والمساعدة فى إتمام هذا البحث .

الى هؤلاء جميعا خالص شكرى ..... وصادق مودتى ..... وأسأل الله أن يجزيهم عنى خير الجزاء .

وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ...

الباحـــث

الإهـــداء

إلـى أمـى

نبع الحب والحنان

إلـى أبـى

نبع الكرم والعطاء

إلـى أخواتى الأعزاء

متعكم الله بطول العمر والصحة والعافية .

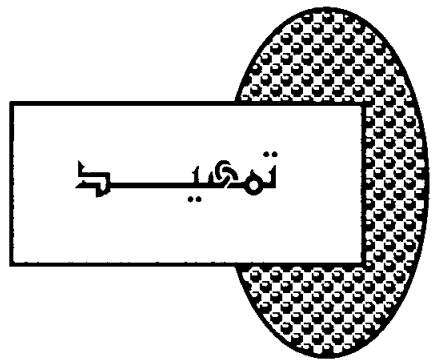
تمهيـــد

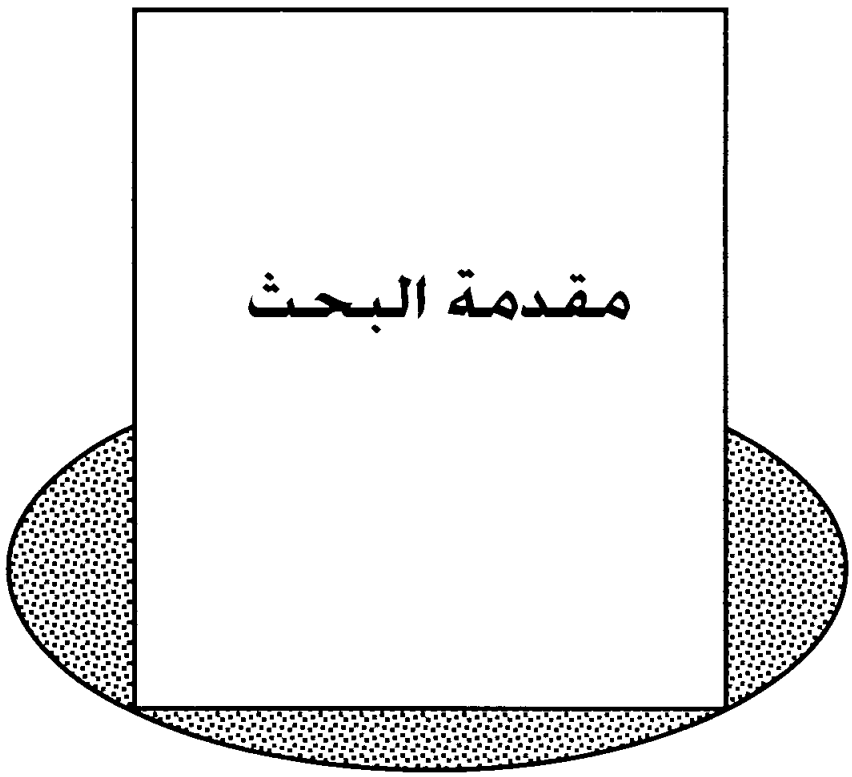
مقدمة البحث

مقدمة

١- تحديد المشكلة :

من المعروف أن مصر إحدى البلدان الناميه التى تعانى من إختلالات هيكلية فى الإقتصاد القومى تتمثل فى عجز فى الموازنة العامة للدولة وعجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، وإرتفاع معدلات التضخم وكذا إرتفاع حجم المديونية الخارجية وندرة النقد الأجنبى .

ونظرا لأنها تسعى بخطى حثيثة لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية مما يضطرها الى عقد إتفاقيات وصندوق النقد الدولى للحصول على التمويل اللازم لمواجهة هذه المشاكل مقابل تنفيذ مشروطيته ، وإتفاقيات مصر وصندوق النقد الدولى لم تكن وليدة العهد بل ترجع إلى زمن طويل نسبياً منذ عام ١٩٦٢ وهو أول إتفاق وقع بين الطرفين منتهياً بإتفاق مايو ١٩٩١ بمراحله الممتدة والمختلفة. ويقتضى الإتفاق تنفيذ توصياته والتى تكون متماثلة فى كافة الدول التى يفرض عليها مشروطيته أى كانت ظروف هذه البلدان الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وهذا يجعل كثير من الدول تعانى من تنفيذ توصياته وتنتهى إتفاقاته بفشل برامج التثبيت الإقتصادى لأنه يصمم برامجه على مدى قصير الأجل لايتمشى وأوضاع الدول النامية التى يتطلب إصلاحها أجال طويلة طبقا لطبيعة مشاكلها الهيكلية وهى السمة التى يجهلها صندوق النقد الدولى عند تصميم برامج التثبيت الإقتصادى مما يجعل سياساته لا تلقى قبول فى كثيرمن الشعوب وحكومات الدول النامية .

وتتضمن توصيات الصندوق على سبيل المثال إرتفاع الأسعار المحلية لمواكبة الأسعار العالمية وتجميد الأجور ، والحد من تشغيل الخريجين ، وتخفيض الإنفاق على الخدمات الإجتماعية (الصحة - التعليم - الإسكان ..) . الغاء الدعم على السلع الأساسية ، عدم تدخل الدولة فى الحياة الإقتصادية والتحول لآليات السوق ..... الخ .

إن تطبيق مثل هذه السياسات يجعل لها من النتائج والعواقب الوخيمه التى تنعكس على الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل فى مصر . فارتفاع الأسعار المحلية لمواكبتها الأسعار

العالمية يترتب عليه إرتفاع نفقات المعيشة كما أن إرتفاع الأسعار دون أن يواكبه زيادة فى الإجور لتحقيق التوازن الذى يعد مطلباً عادلاً من الناحية الإجتماعية يساعد علي زيادة حدة الضغوط التضخمية التى تعمل على تدهور القيمة الحقيقية للأجر ومن ثم تدهور القوة الشرائية وفقدان الثقة فى قيمة العملة الوطنية وهو ما يضر بالفئات المحدودة الدخل .

كذلك يوصى صندوق النقد الدولى باطلاق الحرية الإقتصادية فى كافة مجالات الإقتصاد القومى وعدم تدخل الدولة فى الحياة الإقتصادية وهذا المطلب يتعذر تنفيذه فى مصر والبلدان النامية عموماً فترك كافة المجالات الإقتصادية لقوى السوق دون تدخل من جانب الدولة قد يعرضها للإنهيار ويطيح بالفئات الضعيفة فى المجتمع بالرغم من أن هذا المطلب فى حد ذاته لا يتوافر فى الدول المتقدمة التى لا زالت تتدخل فى شئون البلاد من أجل حماية مصالحها الإقتصادية ودليل ذلك مادار مؤخرا من حرب تجارية بين دول أمريكا وفرنسا وغيرها بفرض الحصص والقيود أمام صادرات وواردات كل منهم .

فى إطار هذه الفلسفة العامة لا تغفل برامج التثبيت الإقتصادى لصندوق النقد الدولى توصيات أخرى يراها كفيله لعلاج الإختلالات فى موازين مدفوعات البلدان النامية وهى التوصية الخاصة بتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية التى لازال صندوق النقد الدولى يصر عليها فى برامجه وتعتبر جوهر برامج التثبيت فى إتفاقيات مصر وصندوق النقد الدولى منذ عام ١٩٦٢ .

لذا خصها الباحث بالدراسة حيث يرى صندوق النقد الدولى أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للجنيه المصرى هى أفضل السياسات الإقتصادية وأسرعها عن السياسات الإنكماشية الأخرى فى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات نتيجة لزيادة الطلب عليها لإنخفاض أسعارها والحد من الواردات لإرتفاع أسعارها وإنخفاض الطلب عليها ومن ثم يتوافر النقد الأجنبى ويتحقق التوازن فى ميزان المدفوعات .

ومن الممكن أن يكون هذا التحليل ملائما لطبيعة البلاد المتقدمة نظرا لمرونة إقتصادياتها وقدراتها الإنتاجية وإستجابتها السريعة للتغير دون حدوث أى إختلالات فى البنيان الإقتصادى. بينما نجد نجاح هذه السياسة فى البلدان النامية أمر يغلفه الشك بل قد يحدث آثاراً سلبية تضر بإقتصاديات هذه البلاد وقد يعزى ذلك الى أن الإختلال فى موازين مدفوعات هذه البلدان

ذات طبيعة هيكلية بالإضافة الى أن هذا الإختلال ساهم فى وجوده الى جانب العوامل الداخلية عوامل أخرى خارجية وهى مالا يأخذها فى الحسبان صندوق النقد الدولى حيث يعتبر العوامل الداخلية هى السبب الجوهرى فى إحداث هذا العجز . ومن ثم يرى أن تتحمل هذه البلدان وحدها إصلاح الخلل دون مناهضة من الدول المتقدمة بالرغم مما أثبته الواقع العملى بتطبيق هذه السياسة فى الدول النامية من فشلها فى رأب العجز فى ميزان المدفوعات لأن طبيعة الخلل فى هذه البلاد هيكلى ويتطلب إصلاحه أمداً طويلاً فى حين صندوق النقد الدولى يعالج خلل مؤقت لأجل قصير وهو ما لا يتواءم وطبيعة الخلل فى هذه البلاد . وبالرغم من ذلك لازال صندوق النقد الدولى يصر عليها فى برامجه (محور خلاف فى المفاوضات الأخيرة بين مصر وصندوق النقد الدولى).

إن نجاح تطبيق سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يحتم توافر شروط أساسية تتمثل فى توافر المرونة فى الطاقات الإنتاجية ومرونة الطلب السعرية علي السلع المحلية وكذلك توافر المرونة السعرية للطلب المحلى على الواردات من الخارج وإستقرار الأسعار المحلية . وهذه الشروط لاتتوافر كثيراً فى مصر نظرا لعدم توافر عنصر المرونة فى الطاقات الإنتاجية . والصادرات المصرية عبارة عن مواد أولية ومواد خام وسلع نصف مصنعة لا تتصف بمرونة الطلب عليها [البلاد المتقدمة أخذت تقلل من إعتمادها على المواد الخام فى الإنتاج نتيجة لتقدم فنون الإنتاج والتكنولوچيا] وأن واردات مصر تمثل نسبة كبيرة منها سلع وسيطة قطع غيار ومستلزمات إنتاجية لا يمكن الغنى عنها إلى جانب سلع غذائية ضرورية مما يجعل واردات مصر تفوق صادراتها بصفة مستمرة .

وقد يكون من المتصور أن يكون لهذه السياسة آثار إيجابية وسلبية على الإقتصاد القومى المصرى كما قد يكون لها آثار على الصادرات والواردات ، حجم المديونية الخارجية والأسعار المحلية ..... الخ . وهو ما نحاول توضيحه وبيان مدى فاعلية هذه السياسة فى تحقيق التوازن وإصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات المصرى وإبراز الآثار الإقتصادية والإجتماعية لها على بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية فى الإقتصاد القومى سواء الإيجابية أو السلبية وذلك خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٠ .